



## الجلسة ٦٠٠٠

الخميس، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس:	السيد زانغ يسوي . . . . . (الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد دولغوف
	إندونيسيا . . . . . السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا . . . . . السيد ترزي دي سانت آغاتا
	بلجيكا . . . . . السيد غرولز
	بنما . . . . . السيد سويسكم
	بوركينافاسو . . . . . السيد كافاندو
	الجمهورية العربية الليبية . . . . . السيد الدباشي
	جنوب أفريقيا . . . . . السيد كومالو
	فرنسا . . . . . السيد ريبير
	فيتنام . . . . . السيد لي ليونغ منه
	كرواتيا . . . . . السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا . . . . . السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير جون سورز
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد خليل زاد

## جدول الأعمال

## السلام والأمن في أفريقيا

مذكرة شفوية مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس  
الأمن من البعثة الدائمة لجيبوتي لدى الأمم المتحدة (S/2008/635)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## السلام والأمن في أفريقيا

مذكرة شفوية مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة

الدائمة لجيبوتي لدى الأمم المتحدة (S/2008/635)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسالتين من ممثلي جيبوتي وإريتريا، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرجو من رئيس المراسم أن يصطحب فخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): باسم مجلس الأمن، أرحب

ترحيبا حارا بفخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ديستا (إريتريا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن

نظرة في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة لمذكرة شفوية مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لجيبوتي لدى الأمم المتحدة، وترد في الوثيقة S/2008/635.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي.

الرئيس غيله (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود

أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر أعضاء مجلس الأمن الآخرين على تمكيننا من إجراء هذا التبادل للآراء مع المجلس اليوم.

إننا نقف عند مفترق طرق في أفريقيا. وعلى عكس جميع التوقعات، تزدهر العديد من بلدانا وتحرز تقدما تدريجيا وتتمتع بأفاق حقيقية. ويحصل ذلك بفضل تحسن إدارة الاقتصاد الكلي وزيادة الثقة من جانب المستثمرين الدوليين بالإمكانيات التي تنعم بها القارة. ونمر الآن بفترة للنمو الاقتصادي غير المسبوق. وبالرغم من أنه لا يمكن إنكار آثار الأزمة الاقتصادية الحالية، فإنها قد تحدث تأثيرا أدنى نسبيا. وبالرغم من ذلك، وكما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، يزيد ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة من تعقيد الحالة في القارة. وفي ذلك الصدد، أود أن أنوه بالأمين العام بان كي - مون وأن أشكره على جهوده وقيادته في زيادة الوعي الدولي بالآثار الضارة والمدمرة التي يحدثها ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وخاصة على أكثر الأشخاص المعرضين للخطر في العالم النامي.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، تمكن بلدي، وهو بلد

صغير ومحب للسلام وتقدمي، من النجاة والحفاظة على استقراره في وجه استمرار عدة حروب إقليمية وصراعات أهلية عنيفة. وما زالت هذه أوقات مضطربة وتتسم بالألم

نيروبي. وتتحمل مسؤولية أخلاقية وقانونية وجماعية عن إيلاء المزيد من الاهتمام لذلك الصراع المنسي وللأزمة في الصومال. وفي سياق صون السلام والأمن الدوليين، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الأولية عن إنقاذ ذلك البلد من انزلاقه المحتوم إلى كابوس ودمار وطني. كما يتحمل المجلس المسؤولية الجسيمة عن اتخاذ قرار قوي مفاده أنه آن الأوان لحماية السكان الذين يعيشون في حالة من الفوضى. وإخفاقنا في التصرف ستكون له عواقب وخيمة. ولذلك أنشد المجلس التصرف الآن والتصرف بصورة مسؤولة.

وفي أعقاب الاحتلال بالقوة والمفاجئ ولا يمكن تفسيره وغير المدروس لجزء من أراضي جيبوتي من جانب القوات الإريترية في وقت سابق هذا العام، اعتمد بلدي سياسة تتسم بالهدوء وتوخي الحذر أتاحت وقتا وافيا لإجراء اتصالات ثنائية على جميع المستويات بغية تسوية خلافاتنا بصورة ودية وسلمية. ومع ذلك، ذهبت كل جهودنا أدراج الرياح، لأن البناء العسكري لإريتريا على أرض الواقع ما زال مستمرا. ونظرا لتلك الحالة الوقحة وغير القانونية ولعدم التعاون من جانب السلطات الإريترية وعدم الرد على مبادراتنا، لم يترك لنا خيار سوى حشد قواتنا على طول الحدود لحماية سلامة أرضنا.

وبالرغم من المجاهدة العسكرية المفروضة علينا، سعينا أيضا للمساعي الحميدة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة والدول الصديقة. وبينما ظللنا نبذل جهودا دؤوبة في البحث عن حل سلمي ودبلوماسي، واصلت إريتريا تعزيز قواتها وقامت بالمزيد من عمليات التوغل داخل أرضنا. ولم تقابل الجهود الإقليمية والدولية المكثفة والمستمرة لإيجاد حل للأزمة سوى بالازدراء والرفض التام من جانب السلطات الإريترية. وتدل استجابة إريتريا، التي ما زالت مضللة ومتغطرسة

والأسى الإنساني والفقر المدقع. وللأسف، ما زالت منطقة القرن الأفريقي تشهد أكثر من نصيبها المناسب من البؤس والمأساة والتشريد والدمار. وذلك أمر يتعذر احتمالاه من الناحية الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي ذلك الصدد، قد يود المجلس، كما فعل في الماضي فيما يتعلق بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن يلقي نظرة معمقة إلى تلك البقعة الساخنة للتوتر الإقليمي.

إن الصومال على وجه الخصوص بلد مدمر. وما انفك متورطا في صراع دموي ومختلف عن الحرب الانتحارية الطويلة التي يخوضها جنرالات الحرب. ولم يعد الصراع على سبيل الحصر شأنًا صوماليا - ولم يكن أبدا كذلك. وهو بالتالي يتطلب مشاركة إقليمية ودولية كاملة وشفافة ونزيهة ومحيدة بغية أن يحدد بصورة نهائية مصير شعب يتعرض مستقبلا كدولة للخطر. وازدياد الاهتمام الدولي بالقرصنة على طول الساحل الصومالي أمر مفهوم ومشروع، ولكن ينبغي ألا تغيب عن بالنا حقيقة هامة مؤداها أن القرصنة تشكل جزءا من الفوضى المتزايدة في الصومال. وهي أحد أعراض الفراغ في السلطة في ذلك البلد، وهو بلد هيكله السياسي الحالي هش أكثر مما ينبغي وضعيف ومتداع؛ وهو لا يتمتع باحترام الشعب الصومالي أو اهتمامه أو ثقته. وإضافة إلى ذلك، يبدو أنه أسوأ أعداء نفسه. وللأسف، ما زال الصومال بلدا مرتهنا لاختلاف المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية. ونصف سكانه بحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ويعاني شعب الصومال من أحد أعلى مستويات التشرد والجفاف والبطالة والتضخم.

إن المنطقة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ملتزمة التزاما عميقا بإعادة إحلال السلام والأمن والاستقرار في الصومال. وتحقيقا لتلك الغاية، من المقرر عقد اجتماع هام للغاية في نهاية هذا الشهر في

قانونية، رأس دوميرة وجزر دوميرة. وقد انسحبت قواتنا بضعة كيلومترات من المنطقة المتنازع عليها، وفقا للبيان الرئاسي الصادر في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/20)، الذي نص على وجوب ممارسة الطرفين أقصى درجات ضبط النفس وسحبهما لقواتهما بغية العودة إلى الوضع الذي كان قائما من قبل.

والمأزق الذي فرضته علينا إريتريا لا يطاق وغير مقبول. والاستفزاز وغزو أرضنا بدون مبرر غير مقبولين بتاتا. ولا بد أن يقوم المجلس بمعالجة الصراع بين إريتريا وبلدي بصورة مناسبة وشاملة. وقد انتظرنا بما فيه الكفاية، ومنحنا السلطات الإريترية فرصا أكثر مما تستحقه لكي تقبل الحوار والتفاوض بدلا من المواجهة.

غير أن تلك السلطات اتخذت قرارها. وخيارها واضح للغاية لأنها لا تزال تتجاهل المناشدات الملحة لمجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، التي لا تسعى إلا إلى محاولة إيجاد حل سلمي للصراع - الذي سيكون له أثر أوسع نطاقا على المنطقة وحتى على المجتمع الدولي. ومما لا شك فيه، فإن آخر ما تحتاجه منطقة القرن الأفريقي اليوم هو اندلاع صراع آخر في قلب المنطقة. وبالنظر إلى الحروب التي لا نهاية لها التي سيطرت على المنطقة ودمرتها لفترة طالت أكثر مما ينبغي، فعواقب حرب أخرى تبدو واضحة وخطيرة.

ونعلم أن الشعب الإريترى لا يريد بأي حال من الأحوال خوض صراع مسلح مع جمهورية جيبوتي. فهو واع بصدقتنا العريضة، وبأن جيبوتي دولة محبة للسلام منذ استقلالها. والشعب الإريترى ضحية للحكم السيئ والسلوك غير المسؤول والخبيث والأحرق لقادته. ودفع هذا الشعب، الذي عانى لفترة أطول مما ينبغي من السلوك العدواني لقادته، مرة أخرى إلى مسار الحرب ضد بلد جار وشقيق، عمل مؤسف ومشين.

وخادعة، على الاستهزاء بجهودنا وبجهود الهيئات الإقليمية والأمم المتحدة.

وفور اندلاع الصراع المسلح في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والذي أسفر عن وقوع عشرات الضحايا ووقوع أفراد من كلا الجانبين في الأسر، أدان مجلس الأمن السلطات الإريترية. وأيدت تلك الإدانة العديد من البلدان والمنظمات الإقليمية. وفيما بعد، أوفد مجلس الأمن بعثة لتقصي الحقائق إلى جيبوتي لتقييم الحالة في منطقة دوميرة والتوترات المتزايدة بين البلدين. ونتائج تلك البعثة معروضة على المجلس اليوم. والنتائج خطيرة وواضحة ولا يمكن التشكيك فيها. وهي تعكس السلوك المتقلب وغير المسؤول للنظام الإريترى، فضلا عن تشويبه المتعمد والمضلل للحقائق.

وقوبلت الدعوات المختلفة التي وجهها المجتمع الدولي بصمت رهيب وبإنكار فاضح لوجود أي أزمة أو صراع في المنطقة. وعندما تفضلت السلطات الإريترية بالرد، قدمت مزاعم يصعب على العقل تخيلها ولا أساس لها بوجود تدخل أجنبي. وأود أن أذكر المجلس بأن أبرز معالم بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق تمثل في زيارة البعثة لمنطقة دوميرة، حيث تمكن أعضاء البعثة من مشاهدة انتشار القوتين.

ونظرا لأن إريتريا ما زالت تتعامى عن خطورة الحالة وتواصل رفض جميع محاولات المنظمات الإقليمية والدولية لعقد محادثات، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة، بغية نزع فتيل التوترات، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن إريتريا لا تريد أن تحترم القواعد والالتزامات الدولية. ولذلك من غير العملي أن نعتقد أن بوسعنا أن نحرز نذرا يسيرا من التقدم نحو الحوار أو تطبيع العلاقات في مواجهة معتد صامت وغير عقلاي. ويلزم وجود طرفين لعقد أي مناقشة.

وأود أن أعرب هنا مجددا عن إصرار بلدي على استرجاع كامل أراضيها، التي تحتلها إريتريا الآن بصورة غير

في الختام، وبالنظر إلى خطورة الحالة وطابعها الملح، أناشد المجلس، أن يطالب البلدين، بأن يبديا كامل استعدادهما لحل الأزمة في غضون ثلاثة أسابيع. وأي فشل في تنفيذ مثل هذا القرار ينبغي أن يؤدي إلى أن يفرض المجلس جزاءات. وينبغي ألا تتغاضى عن الاعتداء على بلدي، وألا يفلت مرتكبوه من العقاب، والأسوأ من ذلك، أن يستخف به هذا المجلس.

والاستمرار في عدم اتخاذ أي إجراء، أيا كان شكله، لن يشجع سلوك إريتريا فحسب، بل سيكافئها عليه. وبذلك، ليس أمام بلدي سوى خيار واحد: أي خيار الحرب. ونود أن يتخذ المجلس إجراء على وجه الاستعجال وبصورة فعالة بشأن هذه المسألة. فالصراع يدفعنا إلى الهاوية من الناحية المالية، ويشكل عبئا هائلا على مواردنا المحدودة، ويصرف انتباهنا عن أهدافنا الإنمائية. ويتوقع شعبي من المجلس التفهم والدعم.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أشكر رئيس جمهورية

جيبوتي على بيانه.

وأدعو ممثل إريتريا إلى أخذ الكلمة.

**السيد ديستا (إريتريا) (تكلم بالانكليزية):** أود أن

أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لوفد بلدي للمشاركة في جلسة المجلس هذه التي تعقد بناء على طلب فخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي، في سياق ما يسمى بقضية جيبوتي - إريتريا، في إطار بند جدول الأعمال "السلام والأمن في أفريقيا".

في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وخلال جلسة مماثلة

لمجلس الأمن حضرها رئيس وزراء جمهورية جيبوتي، أعرب وفد بلدي عن آرائه بشأن الكيفية التي تم بها التحريض على الأزمة وتدويلها. كما تناولت الجلسة الحملات العدوانية العديدة التي شنت على إريتريا وما تلاها من بيانات لا مبرر

وأود أن أطلب إلى أعضاء مجلس الأمن البقاء متيقظين للغاية. كما أود أن أحذرهم من الخطر المتمثل في إجراء المقارنات بين الصراع الحالي والصراع الدائر بين إريتريا وإثيوبيا. والواقع أنه إذا كان هناك أي تشابه بين هذين الصراعين، فسببه هو مجرد تشاظرهما لذات العامل المزعزع للاستقرار والمدمر: أي إريتريا، التي كان لها يد، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في جميع الصراعات في منطقة القرن الأفريقي. وبالتالي، ليس من الحكمة، بل من الخطير أيضا الإيحاء بوجود مثل هذه العلاقة. وذلك لن يؤدي سوى إلى تشجيع إريتريا على احتلال أرضنا إلى أجل غير مسمى، وجر شعبها إلى مزيد من الصراعات بين الأشقاء التي لا طائل منها، و مواصلة مغامراتها بدون كبح جماحها في لمنطقة.

وأود أن أدعو المجلس إلى أن ينظر، أثناء مناقشته وبغية اتخاذ قرار، في النقاط الرئيسية التالية الموضحة بإسهاب في تقرير البعثة (S/2008/602).

أولا، يجب مطالبة إريتريا، باعتبارها دولة عضوا في الأمم المتحدة، على نحو حازم، بالوفاء بالتزاماتها الدولية والتعاون مع هذه المنظمة بغية قبول مساعيها الحميدة لحل لأزمة.

ثانيا، تتمثل الأولوية القصوى لبلدي في إخلاء منطقة الصراع من الأسلحة، وانسحاب قوات البلدين إلى مواقعهما قبل شباط/فبراير ٢٠٠٨.

ثالثا، يجب أن يبدي البلدان كامل الاستعداد لاستعادة الثقة المتبادلة، لا سيما من خلال تفعيل الآليات الثنائية القائمة، والخضوع لعملية قضائية أو تحكيم يؤدي إلى اتفاق على ترسيم الحدود. وندعو المجلس إلى تنفيذ تلك الأفكار لإقناع إريتريا بالانسحاب من المناطق التي تحتلها منذ آذار/مارس ٢٠٠٨.

بإدراك الرئيس أساياس أفورقي إلى الاتصال بالرئيس غيله، وقرر معالجتها بطريقة رصينة وهادئة، تأخذ في الحسبان العلاقات الأخوية القائمة بين البلدين، وضرورة ضمان السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وقد حدث هذا لدى اتصال أمير قطر بإريتريا، التي أبدت له انفتاحها لحل أية مشكلة فعلية أو مقصورة بين الدولتين.

وتبقى رغبة إريتريا متمثلة في استعادة علاقات حسن الجوار مع جيبوتي، وبناء تلك العلاقات على أساس الاحترام المتبادل الكامل للسلامة الإقليمية والسيادة. لكن إريتريا لن تسمح بأن تُستدرج أو تُدعى إلى المشاركة في صراع تمويهي ومفتعل، أو أن تضطر إلى الدخول في مناقشة حالة يراد بها إشعال الصراع ميدانياً.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطى الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

**السيد ريبير (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالترحيب بحضور رئيس جيبوتي، السيد إسماعيل عمر غيله، ووزير خارجيتها، والممثل الدائم لإريتريا.

لقد أصغى وفد فرنسا بقدر كبير من الاهتمام إلى البيانات التي أقيمت للتو. والصراع الذي يضع إريتريا في مواجهة مع جيبوتي دخل مرحلة أقل توتراً. إن الحالة على الحدود بين البلدين تبقى متوترة ولكنها هادئة. فليس هناك المزيد من القتال في رأس دوميرة أو جزيرة دوميرة. ولم يعد هناك المزيد من التماس بين القوات المسلحة للدولتين. ويعزى هذا التقدم إلى جيبوتي وحدها، التي سحبت قواتها، إلى مواقعها السابقة. بموجب البيان الرئاسي لمجلس الأمن، المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه (S/PRST/2008/20)، بحيث لم يعد هناك تماس بين الجيشين.

وينبغي لمجلس الأمن ألا يغفل عما هو مهم: لقد وقعت اشتباكات قاتلة في دوميرة في حزيران/يونيه، تتحمل

لها بدون وجود أي دليل ملموس. وبالتالي، لا أريد أن أسهب في الكلام عن نشوء المشكلة المفتعلة، لكن اسمحو لي أن أسلط الضوء بإيجاز على النقاط التالية.

لم تطرأ أي مستجدات منذ الحادث الوجيه في حزيران/يونيه، الذي حرض عليه شنه وحدات تابعة لجيبوتي هجوماً بدون سابق استفزاز داخل أراضيها. ولحسن الطالع، أحبط المخطط المتعمد لإثارة أزمة جديدة في منطقتنا.

وعلى الرغم من الحملات السلبية، اختارت إريتريا، طوال الوقت، مسار ضبط النفس والصبر لتفادي السقوط في فخ تصعيد الأزمة، لم تتسبب فيها جيبوتي بل أطراف أخرى. وخلافاً للمزاعم المثارة، فإن إريتريا لم تستول على أي أرض تابعة لجيبوتي، وليس لديها أي طموحات إقليمية.

وعلى الرغم من أن هذا الأمر لا علاقة له بالمسألة قيد النظر، فقد أعربت إريتريا عن شواغلها الأمنية إزاء منطقة الحدود المشتركة بين إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي، على النحو الوارد في الوثيقة S/2008/446. وأقامت إثيوبيا معسكراً جديداً في جبل موسى علي، الذي يقع عند تقاطع حدود البلدان الثلاثة. وانطلاقاً من الجانب الجيبوتي، شقت إثيوبيا شبكة من الطرق المتعرجة إلى أعلى الجبل وقامت بنشر مدفعية هجومية بعيدة المدى ومعدات ثقيلة موجهة إلى إريتريا.

كما تود إريتريا أن تعتنم هذه الفرصة لتذكّر المجلس بأن إثيوبيا لا تزال تحتل أراضٍ خاضعة للسيادة الإريترية، انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة واتفاق الجزائر للسلام. وقد تلقى الأعضاء التقرير الأخير للجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، الذي يحدد أبعاد المشكلة بكل وضوح، وسوف نتناوله بإسهاب في الوقت المناسب.

في ما يتعلق بهذه المشكلة المفتعلة مع جيبوتي، لا بد من التذكير بأن الزعيمين قد تكلموا في هذه المسألة، حين

والأولوية الثانية هي أن تعترف السلطات الإريترية بوجود أزمة في دوميرة، وبأنها تريد التباحث بشأنها. وزيرة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أسمرة يوم الجمعة الماضي، تجعلنا نأمل بأن إريتريا ستوافق أخيرا على استئناف الحوار مع المجتمع الدولي. وفرنسا تود أن تعرب عن امتنانها للسيد جان بينغ على جهوده، وتشجع الاتحاد الأفريقي على إحراز تقدم في هذا المجال، لضمان إيجاد قناة اتصال حقيقية، تجعل من الممكن أخيرا مناقشة الأزمة بين جيبوتي وإريتريا.

إن فرنسا مقتنعة أيضا بأن للأمانة العامة للأمم المتحدة دورا إيجابيا جدا. وهي تأمل بأن يتمكن الأمين العام من إضفاء الصفة الرسمية علي اقتراحه بالمساعي الحميدة لإريتريا وإرسال بعثة إلى المنطقة.

وترى فرنسا أن استمرار هذه الأزمة ورفض إريتريا لأي حوار، يشكلان تهديدا خطيرا لجيبوتي والمنطقة بأكملها. وجيبوتي وفرنسا مرتبطتان بعلاقة صداقة وتعاون قديمة، قائمة على الثقة. وفي هذا الإطار، تنوي فرنسا أن تقيّد تقييدا كاملا بجميع الالتزامات التي تربطها بجيبوتي.

ولن تكون الأطراف قادرة على حل نزاعها الحدودي إلا بالحوار. لذا، ليس من المقبول لأي من الطرفين أن يتمكن من إطالة أمد الأزمة إلى أجل غير مسمى، لأن ذلك أمر خطير بالنسبة لجيبوتي والقرن الأفريقي بأكمله.

وكما أكد الرئيس غيله قبل دقائق قليلة، فإن هذه المنطقة التي سبق أن عصفت بها الحرب، وأضرت بها المأساة الإنسانية المستمرة في الصومال، نالت نصيبها من الصراع. وفرنسا تؤكد أنه لا يمكن فرض شروط مسبقة على حل النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا.

إن فرنسا تود أن يعود المجلس إلى هذه المسألة في المستقبل القريب. ولهذا، فإن وفدي يقترح الدخول السريع في مشاورات ثنائية، بحيث يمكن، حين يأتي الوقت المناسب،

إريتريا مسؤوليتها، ولا تزال تبعات ذلك العدوان مستمرة. وقد أدان المجلس إريتريا بوضوح شديد في بيانه الرئاسي المؤرخ في ١٢ حزيران/يونيه. وأكد تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق (S/2008/602) أنه، خلافا لجيبوتي، لم تسحب إريتريا قواتها إلى المواقع السابقة. ولهذا، فإن الأولوية العليا هي أن تلي إريتريا مطالبة مجلس الأمن الواضحة جدا.

إن حل هذه الأزمة يتطلب من البلدين تسوية مسألة رسم حدودهما المشتركة. إنها مسألة معقدة، لا سيما لأن الاتفاق الذي لا يزال ينظم الحدود، يعود إلى وقت لم يكن فيه أي من الطرفين موجودا كدولة ذات سيادة. ولم يجر رسم الحدود أبدا، وهذا الغموض أدى إلى توترات بين البلدين، مرتين في تسعينات القرن الماضي.

لذا، يتحتم على كلا الطرفين أن يحددا الإطار الذي من خلاله سيسويان خلافاتهما. وقد عرضت فرنسا، شأن آخرين، خبراتها في عدة مناسبات، إذا كان ذلك مفيدا. وكانت الاتفاقات المرجعية معاهدة فرنسية - إثيوبية وقعت عام ١٨٩٧، وبروتوكولين فرنسيين - إيطاليين في عامي ١٩٠٠ و ١٩٠١ على التوالي. لكن هذا يتطلب حوارا بين الطرفين، وهو غير موجود حاليا.

وفي هذه المرحلة، رفضت السلطات الإريترية جميع الاقتراحات للحوار. ولم تصدر إريتريا تأشيرات دخول لبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، حتى حين دعا رئيس مجلس الأمن الأطراف إلى تسهيل مهمة البعثة. ورفضت إريتريا الاعتراف ببعثات مماثلة اقترحتها جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. كما أنها لم تتجاوب مع عرض المساعي الحميدة للأمين العام، أو مع الاقتراحات المختلفة للحوار بشأن هذه المسألة، التي قدمتها منظمات متعددة الأطراف ومختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولكن ما الذي يمكن لمجلس الأمن أن يفعله، وعليه القيام به؟ هناك أمر أكيد. لقد أظهر المجلس بالفعل عزمه على مواصلة إيلاء اهتمامه الكامل للصراع، وخاصة من خلال إرسال بعثة لتقصي الحقائق من أجل التوصل إلى فهم أفضل للوضع، حتى وإن كان أحد الطرفين، للأسف، لم يستقبل تلك البعثة. وعلاوة على ذلك، فإن المجلس قد وجه رسالة واضحة إلى إريتريا وجيبوتي في بيانه الرئاسي الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن المسألة (S/PRST/2008/20).

وبعد البيانات التي استمعنا إليها للتو من الواضح أنه يتعين على المجلس أن يؤكد مجددا للمجتمع الدولي المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تساعد في عودة الحياة الطبيعية: أولا، انسحاب جميع القوات إلى مواقعها الأولى، وبعبارة أخرى مواقعها قبل اندلاع الصراع؛ ثانيا، تجريد المنطقة المتنازع عليها من السلاح؛ ثالثا، التزام الطرفين بالامتناع عن استخدام القوة في إطار من الثقة الكاملة والنوايا الحسنة؛ وأخيرا قبول البلدين الجلوس على طاولة المفاوضات لمعالجة الخلافات بينهما. وإذا رفض أحد الطرفين الدخول في ذلك الحوار المباشر، يمكن للدولتين اللجوء إلى أشكال أخرى من التوفيق، إما التحكيم أو التيسير، وهما، كما نعلم جيدا، طريقتان لتسوية النزاعات يقرهما القانون الدولي. أو حتى اللجوء إلى التخاصم القضائي الذي نجح في حالات مماثلة.

وإذا لم يتمكن المجلس من حل النزاع، ويحدونا الأمل في أن مجلس الأمن سيسعى جاهدا لذلك، ولكن إذا لم يتسن ذلك، نرى أنه ينبغي للمجلس أن يدعم اللجوء إلى أحد هذين الخيارين مستخدما كامل ثقله.

وفي الختام، نود أن نشيد بكل المبادرات وكل الجهود المبذولة في ذلك الصدد. ونشيد، على وجه الخصوص، بالجهود التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. ونؤكد مجددا امتناننا لجيبوتي على تعاونها مع

اقترح مشروع نص على المجلس. وسيؤكد هذا النص بشدة مطالب المجلس من إريتريا، ولا سيما في ما يتعلق بسحب قواتها، كما أنه سيدينها إذا واصلت رفضها لأي حوار بشأن هذا الموضوع؛ وسيشجع النص جهود رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة. وينبغي أن تقتصر تلك المطالبات بجدول زمني واضح. ومن مسؤوليتنا ومسؤولية مجلسنا متابعة هذه المسألة عن كثب.

**السيد كافاندو (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):**

بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أرحب بفخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي ووفده، الذي يشرفنا بأن يُعلمنا بتطورات الصراع بين بلده وإريتريا. ونشكره بشكل خاص على البيان الهام الذي ألقاه أمام المجلس للتو. كما أود أن أرحب بحضور السفير أرايا ديستا، الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة.

نلاحظ أن هذه هي المرة الثانية التي تظهر فيها جيبوتي أمام مجلس الأمن، ممثلة على مستوى رفيع جدا. فقد مثلها في المرة الأولى رئيس الحكومة، وهي ممثلة هذه المرة برئيس الدولة نفسه. أذكر ذلك لكسي أبين مدى التزام حكومة جيبوتي، على أرفع مستوياتها، مما يشهد على الثقة التي تضعها في الأمم المتحدة، للمساعدة في تسوية هذه الحالة البائسة. لذا، ليس لنا إلا أن نوجه التحية إلى سلطات جيبوتي على الإرادة الطيبة التي أظهرتها دائما في البحث عن حل نهائي للنزاع.

وكما أكد رئيس جيبوتي على نحو بليغ جدا، فإن منطقة القرن الأفريقي مثقلة أصلا بصراعات كثيرة والعديد من التحديات الأخرى ولا تحتل خصومة أخرى. مما تسببه من معاناة. ومن ذلك المنطلق، يعرب وفد بور كينا فاسو عن استيائه لاستمرار التوتر بين جيبوتي وإريتريا، فهما بلدان شقيقان تربطهما صلات تاريخية طويلة.

في تموز/يوليه الماضي، قررت الأمم المتحدة الانسحاب من الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، لعدم تمكنها من مساعدة الدولتين في إيجاد أرضية مشتركة رغم أنها لم تدخر وسيلة لتحقيق ذلك. وهنا أيضا، لم تنجح لا المساعي الحميدة للأمين العام ولا الاقتراحات البناءة التي قدمها مجلس الأمن إلى الطرفين في إحراز أي تقدم. واختارت إريتريا طريق العزلة بدلا من الاستفادة من قرار التحكيم الذي كان لصالحها.

إن إريتريا دولة عضو في هذه المنظمة، وبالتالي يجب عليها الامتثال لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب الميثاق. ويأتي في صميم هذه الالتزامات التسوية السلمية للنزاعات وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وثمة حاجة إلى أن نذكر إريتريا بأن تلك الالتزامات هي نظير حقوقها وامتيازاتها بوصفها دولة عضو في المنظمة.

ونحن نتفق جميعا على أنه حتى وإن كانت تسوية نزاع الحدود مع إريتريا تصب في مصلحة منطقة القرن الأفريقي بأسرها، فلا يمكن ربطه بالنزاع مع جيبوتي. وبالنسبة لإثيوبيا، هناك قرار تحكيم والحل المعترف به هو تنفيذ ذلك الحكم باتباع خريطة طريق دقيقة جدا. أما بالنسبة لجيبوتي، فهناك مبرر لرسم الحدود بدقة، وينبغي للمجلس أن يدعو الطرفين لبدء هذه العملية.

ولن يتم التوصل إلى أي حل دون إجراء حوار. ولذلك، يجب دعوة إريتريا لقبول هذا الحوار وهيئة الظروف اللازمة له في أسرع وقت ممكن. وينبغي للمجلس إعادة النظر في تلك المسألة.

ونظرا لمضي أربعة أشهر على إصدار البيان الرئاسي في شهر حزيران/يونيه، فمن واجبنا بذل كل جهد ممكن لضمان عودة الهدوء بسرعة إلى بؤرة التوتر تلك.

ولا تزال بلجيكا ترى أن اليد التي مدها المجتمع الدولي لإريتريا ستعمل في نهاية المطاف لصالح شعوب تلك

بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، وبطبيعة الحال، نؤيد العرض المقدم من الأمين العام باستخدام مساعيه الحميدة لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة. وندعو الطرفين مرة أخرى إلى قبول ذلك العرض.

**السيد غرولز (بلجيكا)** (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود بدوري أن أرحب بوجود رئيس جمهورية جيبوتي، السيد إسماعيل عمر غيله، في مناقشاتنا وأن أشكره على بيانه. كما أود أن أشكر زميلنا، سفير إريتريا، السيد ديستا، على العرض الذي قدمه من فوره موضحا موقف بلده.

تشاطر بلجيكا جمهورية جيبوتي القلق إزاء عدم إحراز أي تقدم يذكر منذ وقوع الاشتباكات مع إريتريا في شهر حزيران/يونيه. كما ترحب بلجيكا بالاعتدال وضبط النفس اللذين تحلّت بهما جمهورية جيبوتي حتى الآن، ونحن نشجعها على الاستمرار في اتباع ذلك النهج.

وفي حزيران/يونيه، أذان المجلس الأعمال العسكرية التي قامت بها إريتريا في رأس دوميرة وفي جزيرة دوميرة. وفي نفس الوقت شجع الدولتين على التعاون من خلال عرض مساعدة الأمم المتحدة، والتي يحتمل أن تُقدم بالتعاون مع غيرها من العروض من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

ورفضت إريتريا الحوار مع جيبوتي، مما حدا بجيبوتي إلى عرض هذه المسألة أمام المجلس. واليوم، نحن مجبرون على القول إنه يبدو أن إريتريا لم تعد تفتح إلى الدخول في حوار مع الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية أو أي وسيط آخر.

وإريتريا تقول لنا إنها لا تحتل أي جزء من الأراضي الجيبوتية، على عكس جارها الإثيوبي الذي يحتل مساحات واسعة من إريتريا على طول حدود رسمها قرار التحكيم بدقة.

لتنسيق التوصل إلى تسوية ثنائية، ولا سيما حقيقة عدم استجابة القوات الإريتيرية للنداءات الدولية من أجل الانسحاب وعدم تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق. وآمل أن يكون وجود السفير ديستا بيننا اليوم ومساهمته في هذه المناقشة دليلا على تجدد الإرادة للمشاركة البناءة في إيجاد تسوية لهذه الحالة.

وقد أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق تقريرا متوازنا ومفيدا (S/2008/602) يقدم عددا من الاقتراحات الناجعة. إن تنشيط الحوار والعودة إلى الوضع السابق هما من الأولويات العاجلة التي يجب أن تصاحبهما على المدى الطويل حلول مستدامة. وتتفق حكومة بلادي مع الرأي الوارد في التقرير والقائل بأن التسوية النهائية للحدود بين جيبوتي وإريتريا ستكون مساهمة حقيقية في حل الأزمة الراهنة. ونحن نشجع الطرفين على الاتفاق على إطار لمعالجة هذه المسألة من وجهة النظر القانونية. وإيطاليا، شأنها شأن فرنسا، مستعدة لأن تضع تحت تصرف الطرفين معرفتها التاريخية والفنية للعملية التي أدت إلى الوضع الحالي على الحدود.

ونحن نرى أن هناك حاجة إلى اتباع نهج متسق لجميع النزاعات الحدودية في المنطقة دون الإقليمية. وقد تمت تسوية النزاع بين اليمن وإريتريا بقرار من محكمة العدل الدولية. والنزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا قام طرفاه بإسناده إلى لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، والتي يتعين تطبيق قراراتها على أرض الواقع. ونحن لا نفهم السبب في عدم قدرة جيبوتي وإريتريا على إيجاد نموذج مماثل لتسوية مسألة الحدود عند رأس دوميرة.

وأخيرا، أود أن أؤكد أهمية الدور الميسر للمنظمات الإقليمية، وهي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والتي يجب أن

المنطقة، وهذا أمر مفهوم. ولكن لتحقيق ذلك، يتعين على المجلس أن يواصل انخراطه ويتعين على الأمين العام أن يكتف جهوده لتهيئة الظروف اللازمة لذلك التطبيق.

### السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم

بالانكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بفخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي، وبوفد بلده، وأن أشكره على تقديمه للمجلس معلومات مستكملة وآراء بشأن الوضع على الحدود مع إريتريا. ويؤيد بلدي تماما بقوة ما قاله فخامة السيد إسماعيل عمر غيله من فوره بشأن الصومال. وتتطلب المسألة التي تلم بالشعب الصومالي وأثر الأزمة الصومالية على الإقليم الأوسع استجابة كافية عاجلة من المجتمع الدولي وهذا المجلس.

وأود أن أؤكد مجددا تقدير حكومة بلدي للجهود التي بذلها رئيس جمهورية جيبوتي في عملية المصالحة في الصومال. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لإريتريا، السفير ديستا، على مشاركته في مناقشة اليوم وعرض وجهة نظر حكومته.

وتتشاطر إيطاليا الشواغل التي أعرب عنها الرئيس غيله إزاء عسكرة منطقة رأس دوميرة، والتي يمكن أن تصبح مصدرا آخر من مصادر عدم الاستقرار في المنطقة التي تعاني بالفعل في تحديات أمنية ثقيلة وتحديات إنسانية وإنمائية.

وتثني إيطاليا على حكومة جيبوتي لممارستها ضبط النفس منذ بدء هذه الحالة، وكذلك لسحب قواتها، كما طلب من كلا الطرفين البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه (S/PRST/2008/20). وإزاء العروض المتكررة بالانخراط، فإن شعور جيبوتي بالإحباط هو أمر مفهوم ويستحق منا التضامن الكامل.

وعلى العكس من ذلك، يأسف بلدي لعدم اشتراك إريتريا في الجهود الإقليمية والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة

يتخذها للخروج من هذا المأزق. ونحن نرحب بالإجراءات التي ينوي زملائنا الفرنسيون اتخاذها في هذا الصدد.

إن الزيارة التي قام بها رئيس الاتحاد الأفريقي جان بينغ إلى إريتريا هي خطوة إيجابية، ونأمل أن يثبت لنا أنها قناة مفيدة لإحراز التقدم.

إننا نحث كل من جيبوتي وإريتريا على الدخول في حوار لحل النزاع الحدودي بينهما سلميا. ونشجع الأمين العام على أن يواصل بذل مساعيه الحميدة في محاولته الرامية إلى تعزيز الحوار بين البلدين. ونشجع أيضا الأطراف في تلك المنطقة على استخدام علاقاتها الجيدة مع أي الطرفين لدعم التسوية السلمية لهذا النزاع غير الضروري.

**السيد ناتاليغوا** (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):  
باسم الوفد الإندونيسي، يسرني أن أرحب بمشاركة رئيس جمهورية جيبوتي، فخامة السيد إسماعيل عمر غيله، في جلسة اليوم لمجلس الأمن. ولقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به، وبطبيعة الحال إلى بيان الممثل الدائم لإريتريا.

إن الحالة بين جيبوتي وإريتريا تثير قلق إندونيسيا. فالوضع يشكل خطرا حقيقيا على كلا البلدين، وعلى غيرهما في المنطقة. وبالتالي فإنها مشكلة لا بد من حلها سلميا.

ونحن نشكر الأمين العام على متابعتة لطلب مجلس الأمن إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى المنطقة. ونأسف لأن البعثة، في حين أنها زارت جيبوتي، لم تتمكن من الذهاب إلى إريتريا، فقد حرمتنا ذلك من فرصة الحصول على توضيح لوجهات نظر أحد الطرفين الرئيسيين. وكنا سنستفيد من توضيح طبيعة الحالة الراهنة من وجهة نظر جميع الأطراف. وسوف تسهم مداوات اليوم هذه بعض الشيء في تلبية هذه الحاجة.

إن الجهود التي تبذلها مختلف الأطراف، ولا سيما الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية

تلقى جهودها الدعم الكامل من مجلس الأمن. فالتعاون الوثيق بين هذه الجهود ومبادرات مجلس الأمن هو عنصر أساسي لنجاح استراتيجية منع نشوب الصراع. وفي الوقت نفسه علينا أن نتأكد من أن الأزمة الحالية لا تسقط من دائرة اهتمامات المجلس وأن يتم رصد التقدم المحرز عن كثب حتى تتمكن من تعديل إجراءاتنا وفقا لذلك.

**السير جون سويرز** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نتوجه بالشكر إلى الرئيس غيله على إحاطته الإعلامية الواضحة جدا والزاحرة بالمعلومات. وإنه لأمر حسن أن يكون وزير خارجية جيبوتي معنا هنا أيضا. وإنني ممتن لممثل إريتريا السفير ديستا على بيانه.

أود أن أبدأ بالإعراب عن بالغ تعاطف حكومة بلادي مع مشاعر القلق التي أعرب عنها الرئيس غيله. ونحن نتفهم قلق الجانب الجيبوتي إزاء أعمال إريتريا والعبء الذي يفرضه ذلك على جيبوتي بسبب الحاجة إلى تحويل الموارد الشحيحة للمساعدة في الدفاع عن موقفها. وتثني المملكة المتحدة على جيبوتي لتجاوبها البناء في الأشهر الأخيرة وتعاونها مع المساعي الحميدة للأمين العام. ونحن نتطلع إلى أن تتخذ إريتريا نهجا تعاونيا مماثلا.

إننا نؤكد من جديد رسالة المجلس الواردة في البيان الرئاسي الصادر في ١٢ حزيران/يونيه (S/PRST/2008/20)، والذي حث إريتريا، بصفة خاصة، على سحب قواتها إلى مواقعها السابقة. ومن دواعي الأسف الشديد أن إريتريا قد رفضت بعثة المساعي الحميدة للأمين العام والتي يقوم بها وكيل الأمين العام باسكو. وإذا استمرت إريتريا في عرقلة الجهود الدولية المبذولة لتسهيل الحوار وتحديد الترتيبات المقبلة لخفض الوجود العسكري واتخاذ تدابير لبناء الثقة سيتعين على مجلس الأمن أن ينظر في الخطوات التي يمكن أن

(S/2008/602) إلى وجود صلة بين هذه المسألة ومشكلة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. وفي حين أننا نرغب في تجنب الخلط بين المسألتين إلا أنه يجب الانتباه إلى حقيقة القرب الجغرافي بين هذه البلدان.

#### السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

إننا نرحب بمشاركة رئيس جمهورية جيبوتي، السيد إسماعيل غيله، في جلسة اليوم. لقد استمعنا إلى بيانه باهتمام. ونرحب أيضا بوزير الخارجية في جيبوتي. ونقدر التقييم الذي استمعنا إليه. واستمعنا باهتمام أيضا لممثل إريتريا.

قبل شهر واحد، نظر مجلس الأمن في تقرير بعثة تقصي الحقائق التي زارت المنطقة في الفترة من ٢٨ تموز/يوليه إلى ٦ آب/أغسطس (انظر S/2008/602). ويلاحظ الوفد الروسي أن التقرير يعطي صورة مفصلة عن تاريخ ذلك النزاع الحدودي، فضلا عن تسلسل أحداث كثيرة أدت إلى تصعيد شديد للوضع واشتباكات مسلحة في الفترة من ١٠-١٢ حزيران/يونيه.

وأعرب الاتحاد الروسي عن بالغ القلق إزاء أحداث حزيران/يونيه، التي راح ضحيتها عشرات الأفراد. وأعربنا مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن عن إدانتنا للأعمال العسكرية التي قامت بها إريتريا ضد جيبوتي في رأس دوميرة وجزيرة دوميرة. وندعو من جديد كلا الطرفين إلى الالتزام باحترام وقف إطلاق النار وإبداء أقصى درجات ضبط النفس. وينبغي أن تسحب إريتريا قواتها إلى مواقعها السابقة على الفور.

ونحن نتابع عن كثب تطورات الحالة على حدود جيبوتي - إريتريا. ونعتقد أن المشاكل الحدودية ينبغي تسويتها عبر المفاوضات فحسب، وندعو الجانبين، خاصة إريتريا، إلى التعاون مع بعضهما البعض وإلى اتخاذ خطوات

الدولية المعنية بالتنمية، من أجل المساعدة في سد هوة الخلافات بين الطرفين هي محل ترحيب وينبغي الإشادة بها.

ويجب أن لا يكون نظر مجلس الأمن في القضية القائمة بين جيبوتي وإريتريا هو مجرد معالجة التوتر في حد ذاته وإنما أيضا لدعم حل الأسباب الكامنة وراءه، بما في ذلك مشكلة الحدود. وقد ينكر الطرفان أن تكون لديهما نوايا عدوانية أو طموحات إقليمية أو نية للسماح بانزلاق الحالة إلى مواجهة شاملة، ولا يوجد في الواقع ما يدعو إلى الاعتقاد بعكس ذلك. ولكن بغض النظر عن نواياهما، فقد تتطور الحالة في اتجاه غير متوقع وقد تتخذ منطقتا خصوصا بها نحو مواجهة أوسع نطاقا، وكما يحدث في العديد من الصراعات.

ولذلك فإننا نرحب بأبناء سحب جيبوتي قواتها إلى مواقعها السابقة. ومن شأن قيام إريتريا بخطوة مماثلة أن تلقى ترحيبا مماثلا. علاوة على ذلك، يجب على كلا الجانبين البدء باتباع النهج الدبلوماسية والقضائية لتسوية النزاع بينهما، إما بشكل مباشر أو من خلال إشراك طرف ثالث. ونحن نرى أنه لا يمكن حل الأزمة الراهنة على أساس الوضع الراهن، والذي لن يكون مستداما. وهناك خطورة في ترك الحالة على الحدود تتفاقم دون أن يكون هناك حل لها.

إننا نحث كلا البلدين على مضاعفة جهودهما لتحديد وترسيم الحدود في أقرب وقت ممكن. فيجب أن يجتمعا وأن يتناقشا وأن يجدا السبل والوسائل المقبولة للطرفين من أجل تحقيق ذلك. وينبغي لكلا البلدين أن يدركا أنه من مصلحتهما الحيوية أن تتم تسوية المشكلة الحدودية بالطرق السلمية.

وأخيرا، نحن ندرك الروابط بين التوتر القائم بين البلدين والقضايا الأمنية الأوسع نطاقا في القرن الأفريقي. ولقد تطرق تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق

نرى حدة التوتر وقد خفت بانسحاب القوات من منطقة الحدود. ويحدونا الأمل ونعتقد أن زيارة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السيد جان بينغ، إلى أسمرة ستكون فرصة جيدة لإريتريا لنقل القصة من جانبها.

ونأسف لأن بعثة تقصي الحقائق لم تزر أسمرة، لأننا نعتقد أن إريتريا ينبغي أيضا أن تتاح لها الفرصة لإبلاغنا بجانبها من القصة. ونعتقد أن هناك حاجة إلى تطوير الثقة المتبادلة بين هذين البلدين لتمكينهما من التصدي للقضايا المطروحة، خاصة تلك المتعلقة بترسيم الحدود.

ونلاحظ أن السفير ديستا، أشار في بيانه، إلى المناسبة التي تكلم فيها رئيس إريتريا ورئيس جيبوتي بشأن هذه المسألة، لكننا نأمل في تكثيف هذه الاتصالات بغية بناء ثقة كافية للتصدي للقضايا المطروحة.

وبخلاف ذلك، فإن الشواغل التي أعرب عنها رئيس جيبوتي اليوم ترديد لما أعرب عنه رئيس الوزراء في جيبوتي أمام هذا المجلس وتنطوي على استصراخ للمجلس من أجل المساعدة في التصدي لها. ويحدونا الأمل أن ينتهز الطرفان الفرص المتاحة كونهما بلدين أفريقيين صديقين، وجارين، تلك الفرص التي لا يوفرها الاتحاد الأفريقي فحسب، ولكن أيضا جامعة الدول العربية، لمحاولة إيجاد سبيل للخروج من هذا الوضع. وسيكون من المؤسف إذا وصل الوضع إلى مرحلة قد يضطر فيها المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأنه.

وأخيرا، سمحوا لي أيضا أن أثنى على المساهمة التي قدمتها جيبوتي لإيجاد حل في الصومال. لقد استضافت جيبوتي الأطراف في الصومال، وتم التوصل إلى اتفاق يجري حاليا تنفيذه. والحق، فإن الحالة في الصومال، كابوس، كما قال الرئيس غيله. والمساهمة التي قدمتها جيبوتي للصومال لمحاولة إيجاد طريق للخروج من ذلك الكابوس موضع تقدير كبير.

دبلوماسية لحسم القضية سلميا، بالتزام كامل بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ونؤيد الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية والمنظمات الأخرى، وفرادى الدول بهدف التسوية السريعة للأزمة وتطبيع العلاقات بين جيبوتي وإريتريا. وندعو الجانبين إلى التعاون الكامل في هذه العملية. ونحن ننتظر تنفيذ توصيات مجلس الأمن إلى الأمين العام بأن يستخدم مساعيه الحميدة على الفور، بالتنسيق مع الجهود الإقليمية، والمساعدة على تشجيع المفاوضات الثنائية بين جيبوتي وإريتريا بغية تخفيف حدة التوتر من خلال الوسائل السياسية وتطوير أساليب لتعزيز الثقة المتبادلة والتسوية السلمية للوضع الحدودي. ويحدونا الأمل أن توافق إريتريا على مهمة المساعي الحميدة.

ونؤيد فكرة الاستفادة من الوساطة الدولية الرفيعة المستوى المقبولة لكل من جيبوتي وإريتريا. ونؤكد من جديد استعدادنا لأن نتابع عن كثب، مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين، تطورات الوضع بين الدولتين حتى لا يتحول إلى صراع إقليمي خطير في القرن الأفريقي.

**السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):**

سمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بحضور الرئيس غيله في المجلس مع وفده، بما في ذلك وزير الخارجية في جيبوتي. ونشكر رئيس جيبوتي على بيانه. كما نشكر سفير إريتريا.

إن حضور الرئيس غيله في المجلس مهم. لقد أحاطنا رئيس الوزراء في جيبوتي علما بالفعل، واليوم تلقينا إحاطة إعلامية من الرئيس. وهذا يشير في ما يبدو إلى أن حكومة جيبوتي يساورها شعور قوي بأن القضية المطروحة خطيرة جدا وتستحق أن يوليها المجلس اهتمامه.

إن جنوب أفريقيا تشعر بالأسف للتوتر القائم بين إريتريا وجيبوتي. هذان البلدان الصديقان جاران ونتمنى أن

إريتريا. كما يسرنا أن نرحب بحضور زميلنا، الممثل الدائم لإريتريا، ووزير خارجية جيبوتي.

تأسف كوستاريكا بشدة لأنه، بالرغم من التضحيات التي ما زالت تواجهها شعوب القرن الأفريقي، فإنها تجد حياتها مهددة مرة أخرى باحتمال وجود آفة حرب أخرى يمكن، كما ذكر الرئيس غيله، عن حق، أن تحول الموارد الضرورية لتنمية البلد ورفاهه. ويعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء عدم رغبة إريتريا في إقامة حوار مع جيبوتي من أجل التوصل إلى حل سلمي لخلافتهما، بالرغم من النداءات العديدة التي وجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والمجلس نفسه. ومن ناحية أخرى، نعترف بالإجراءات التي اتخذتها جيبوتي. ونرى أن الموقف الذي اتخذته إريتريا في نزاعها مع جيبوتي يشكل تجاهلا خطيرا لالتزاماتها، وعدم احترام للقانون الدولي بشكل مثير للانعاج، مما يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر.

وترى كوستاريكا أن الامتثال لأحكام المجلس ليس التزاما على البلدان التي تشعر أنها تتفق مع مصالحها ومقاصدها الوطنية فحسب. فميثاق الأمم المتحدة جدير بأن نحترمه ونوليها الاهتمام، كما أن المجتمع الدولي جدير بأن يطمئن إلى أن البلدان التي تشارك بمسؤولية في المنظمة، تحاول بجدية أن تبني عالما أفضل.

ولذلك السبب، نعتقد أننا يجب أن نناشد الآن إريتريا وجيبوتي مرة أخرى أن تلتزما، في تناولهما لخلافتهما، بلجها عن طريق الانخراط في الحوار واحترام القانون الدولي، واستخدام الآليات السلمية المتاحة لهما استخداما كاملا. وينبغي أن يضطلع المجلس بدور مهم في تيسير مسار العمل هذا. ولن نستطيع ضمان التوصل إلى حل دائم لهذا الصراع، إلا بتنفيذ الآليات اللازمة لتسوية النزاع بالوسائل السلمية

**السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية):** تود كرواتيا أيضا أن تنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بفخامة رئيس جيبوتي، السيد إسماعيل عمر غيله، فضلا عن وفده، بما في ذلك وزير الخارجية، ونود أن نشكره على إحاطته الشاملة التي جاءت في الوقت المناسب. ونرحب أيضا بمشاركة ممثل إريتريا في اجتماع اليوم.

نحيط علما بالهدوء النسبي على الأرض في المنطقة في الوقت الراهن، لكننا ندرك في الوقت نفسه، هشاشة الوضع بشكل عام واحتمالات احتدامه في منطقة مضطربة بالفعل.

وفي هذا السياق، نود أن نعيد إلى الأذهان البيان الرئاسي الصادر يوم ١٢ حزيران/يونيه هذا العام (S/PRST/2008/20)، الذي وجهت فيه الدعوة إلى كل الأطراف، لكن بصفة خاصة إلى إريتريا، من أجل ممارسة ضبط النفس، وسحب قواتها إلى الوضع الذي كان قائما من قبل، وإلى حل النزاع من خلال الحوار والوسائل السلمية، بما في ذلك عبر وساطة طرف ثالث. ومقترحات بعثة تقصي الحقائق خطوة في ذلك الاتجاه. ومع ذلك، من المؤسف، في الوقت ذاته، أن ترفض إريتريا قبول المساعي الحميدة للأمين العام.

أما بعد، فإننا نرحب بجميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبوجه خاص الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، والتي تهدف إلى محاولة مساعدة الأطراف على تخفيف حدة التوتر والمضي قدما نحو التوصل إلى حل سلمي للأزمة. ونعرب عن وطيد الأمل في أن تقبل جميع الأطراف تلك الجهود بإخلاص وصدق.

**السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أبدأ ببيان بالترحيب، في المجلس، بفخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جيبوتي. إن حضوره هنا يعبر عن رغبة بلاده في البحث عن حل تفاوضي للوضع الذي فرضته عليها

**السيد الدباشي** (الجمهورية العربية الليبية): أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني في الترحيب بفخامة الرئيس إسماعيل عمر غيله، وأشكره على الإحاطة التي قدمها لنا. وأرحب أيضا بوزير خارجية جيبوتي والوفد المرافق له. كما نشكر الممثل الدائم لإريتريا على بيانه.

إننا، في ليبيا، نشعر بالقلق الشديد إزاء الأزمة التي ثارت في الشهور الأخيرة بين بلدين شقيقين، خاصة وأهما ينتميان إلى منطقة تشهد تفاقم المشاكل منذ سنوات عدة. ويعاني معظم السكان في بلدان المنطقة من تبعات الحرب وعدم توفر الأمن ونقص الغذاء والدواء. ولسوء الحظ لم ينجح مجلس الأمن حتى الآن في إيجاد حلول ناجعة لمشاكل المنطقة.

ونحن، شأننا شأن غيرنا، نشعر ببعض الارتياح لأن المشكلة بين جيبوتي وإريتريا لم تتطور إلى ما هو أسوأ، وأن منطقة الحدود هادئة نسبيا. ولكننا نشعر بالقلق لأننا لم نلاحظ تقدما يُذكر في المساعي السلمية لحل المشكلة. وللأسف، فإن بعض مساعي مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية لم تلق الاستجابة المأمولة. وهذا عنصر من شأنه أن يُشعل فتيل الأزمة من جديد.

لقد توجه مجلس الأمن برسالة واضحة إلى البلدين في حزيران/يونيه الماضي. ونعتقد أنه من واجب البلدين الاستجابة للرسالة التي وجهها إليهما مجلس الأمن.

وليبيا، كعضو في الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، تدعو إلى تنفيذ القرارات الصادرة عن تلك المنظمات بشأن الأزمة ونرحب بجهود تلك المنظمات المتواصلة لمساعدة الطرفين في حل الأزمة. وندعو الطرفين للاستفادة منها.

وبالنظر إلى وجود تضارب في وجهات نظر البلدين حول ترسيم الحدود فإننا نأمل أن يتوصل البلدان الشقيقان

التي تشمل الاعتبارات السياسية والقانونية، ومشاركة المنظمات الإقليمية.

أخيرا، نود أن نؤكد أنه من المهم أن يستكشف كلا الطرفين إمكانية حل نزاعهما على الحدود عن طريق إبرام اتفاقات جديدة تنشأ عن التحكيم والوساطة واللجوء إلى هيئات قانونية عليا، عند الاقتضاء.

**السيد لي ليونغ منه** (فيت نام) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أشكر فخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي، على حضوره وعلى البيان الذي أدلى به أمام المجلس. كما أشكر ممثل إريتريا على مشاركته.

بتابع وفد بلدي عن كثب الوضع على الحدود بين جيبوتي وإريتريا. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التصاعد الحاد في التوتر وتحميد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين نتيجة نزاعهما الحدودي. ونرى أن ذلك النزاع، إذا لم يُحل، قد يتحول إلى صراع إقليمي أوسع نطاقا بما قد يترتب عليه من عواقب وخيمة.

وإننا ندعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والالتزام بوقف إطلاق النار، وانسحاب قوات إريتريا إلى الوضع الذي كان قائما من قبل. ونحث البلدين على التعاون والانخراط في جهود دبلوماسية لترع فتيل التوتر وإيجاد مجال سياسي للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

ويشيد وفدي بجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل البحث عن سبل لإنهاء الصراع والنزاع. ونشجع الأمين العام على أن يستخدم مساعيه، بالتنسيق مع أصحاب الشأن في المنطقة، لوضع تدابير لبناء الثقة وإقناع الطرفين بالدخول في حوار بغية البحث عن حل سلمي للنزاع، وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

محتوى بيانه. إننا ننظر إلى رسالته بجدية. ونأمل أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لجميع أعضاء المجلس، وأن نحيط علما جميعنا على النحو الواجب بذلك التحدي الذي عرضه على المجلس وأن نستجيب له.

ترحب الولايات المتحدة أيضا بحضور وزير الخارجية في جيبوتي والممثل الدائم لإريتريا.

والولايات المتحدة ما زال يساورها قلق شديد إزاء اعتداء إريتريا من دون استفزاز على القوات الجيبوتية، ورفضها لاحقا سحب قواتها أو الدخول في حوار سلمي لتزع فتيل الأزمة. ونحن نشيد بحكومة جيبوتي لجهودها من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة.

وقد وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في جيبوتي بوضوح الجهود التي قامت بها حكومة جيبوتي لإيجاد حل سلمي للأزمة. بيد أن حكومة إريتريا تحددت المجتمع الدولي بالاعتداء على جارها في مواجهة عنيفة أدت إلى مقتل ٤٤ جنديا جيبوتيا والكثير من المفقودين. وقد رفضت حكومة إريتريا التعاون أو حتى منح تأشيرات لبعثة تقصي الحقائق التي أوفدها الأمم المتحدة للتحقيق في الحالة. إن امتناع حكومة إريتريا عن الاعتراف حتى بوجود مشكلة، ناهيك عن خطورة الحالة، أمر غير مقبول.

وعلى المجلس أن يتصرف على النحو المناسبة لإيجاد حل لهذه الأزمة. وقد أوصت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بأن توفد الأمم المتحدة مبعوثا رفيع المستوى إلى المنطقة لكي يعمل مع إريتريا على إيجاد حل سلمي للأزمة. ولاحظت بعثة تقصي الحقائق أيضا: "أنه في حالة رفض إريتريا مرة أخرى العرض المقدم من الأمم المتحدة، ينبغي أن تحال هذه المسألة إلى مجلس الأمن لاتخاذ الإجراء المناسب" (S/2008/602، الفقرة ٦٢). واستنتاج التقرير بأن: "ثمة بلد ذو سيادة يجري جره إلى القيام بتعبئة عسكرية تشمل قدراته

إلى الاتفاق على استخدام الآليات القانونية الدولية لحل هذا الخلاف بصورة نهائية. إننا نؤكد على ضرورة الاستمرار في البحث عن حل سلمي للأزمة. ونؤيد المساعي الحميدة للأمين العام وندعو الطرفين للاستجابة لها.

**السيد سويسكم (بنما)** (تكلم بالإسبانية): إننا نرحب بالرئيس غيله ووزير خارجية جيبوتي وسفير إريتريا، ونشكرهم على حضورهم معنا اليوم وعلى إحاطتهم الإعلامية.

إننا ننظر إلى وجود إريتريا ومشاركتها في جلسة اليوم وزيارة السيد بينغ لأسمرة نيابة عن الاتحاد الأفريقي كدلائل على نية إريتريا في التفاعل بنشاط أكبر مع المجتمع الدولي - وهذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي للصراع. وفي ذلك الصدد، فإننا نحث إريتريا على التجاوب مع المساعي الحميدة للأمين العام التي نؤيدها بشكل كامل، ومع جهود الاتحاد الأفريقي بشكل خاص. كما نحث إريتريا على احترام واجباتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وعلى أن تستجيب لنداءات مجلس الأمن، في جملة أمور، لسحب قواتها للعودة إلى الوضع الذي كان قائما وهيئة مناخ إيجابي للحوار بين الأطراف والتيسير المحتمل للوسطاء.

لا يستطيع مجلس الأمن أن يتحرك إلا على أساس الحقائق التي توفرها له أطراف الصراع. وإن بقي الوضع على حاله من دون تعاون أحد الأطراف، فلن يكون أمام الأمم المتحدة بديل عن الدفاع عن السلامة الإقليمية لجيبوتي. وفي ضوء الاتصالات والحوار، يبدو أن جيبوتي هي الطرف المهتد وهي التي تؤدي واجباتها وفقا للميثاق.

**السيد خليل زاد** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تود الولايات المتحدة أن تشكر الرئيس إسماعيل عمر غيله لتكبدته مشقة السفر إلى نيويورك لكي يحيط المجلس علما باستمرار الأزمة بين جيبوتي وإريتريا. ونحن نقدر أهمية مشاركة الرئيس في هذه الجلسة وأهمية

بين إريتريا وجيبوتي في حزيران/يونيه، أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً في ١٢ حزيران/يونيه (S/PRST/2008/20). ونعتقد أن أهم الأمور في المرحلة الحالية أن يتحلى الطرفان بضبط النفس لتفادي مزيد من التدهور في الحالة، وذلك لصالح علاقتهما الثنائية ولمصلحة السلام والاستقرار في القرن الأفريقي.

ونحن نؤيد دائماً حسم الخلافات من خلال الحوار والمفاوضات، ونرفض استخدام الوسائل العسكرية. ونتوقع أن تبدأ جيبوتي وإريتريا حواراً في أقرب وقت ممكن وأن يسعى البلدان إلى حل خلافاتهما عن طريق المشاورات على قدم المساواة. ونؤيد أيضاً جهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. وندعو أيضاً جيبوتي وإريتريا إلى التعاون مع تلك الجهود. ونؤيد استمرار مجلس الأمن في الاضطلاع بدور إيجابي وبنّاء في تشجيع الجانبين على حل خلافاتهما من خلال الحوار والمفاوضات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

ولا طاقة له على تحملها، من أجل مواجهة حالة يمكن في نهاية المطاف أن تهدد السلام الوطني والإقليمي والدولي“ (المرجع نفسه)، إنما يؤكد خطورة تلك التوصيات.

واتساقاً مع توصيات التقرير، تدعو الولايات المتحدة الأمين العام إلى إيفاد مبعوث رفيع المستوى فوراً. وينبغي تحديد إطار زمني واضح لإريتريا تقبل خلاله مساعدة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي أو أية دولة أو منظمة أو هيئة أخرى تكون مقبولة للطرفين لإيجاد حل سلمي للأزمة. وفي حال رفضت إريتريا هذه الجهود لإيجاد حل، فعلى المجلس أن يتصرف على النحو المناسب. وإن فشلنا في القيام بذلك، فإننا لا نخطّر بنشوب حرب مكلفة ومأساوية في منطقة طالما عانت الأمرين فحسب، بل إننا نخطّر أيضاً بتعريض مصداقية مجلس الأمن للخطر.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أدلي الآن ببيان بصفتي

ممثل الصين.

شأني شأن زملائي الذين سبقوني، أرحب ترحيباً حاراً بفخامة السيد غيله، رئيس جمهورية جيبوتي، في نيويورك، وأشكره على بيانه أمام مجلس الأمن. كما نود أن نشكر الممثل الدائم لإريتريا على بيانه.

بين جيبوتي وإريتريا علاقات متوترة بسبب صراعهما الحدودي. ونحن نعبر عن أسفنا الشديد حيال هذه التوترات، ونلاحظ أنه في أعقاب نشوب النزاع الحدودي